أولى جولات الحوار الوطني الفلسطيني تنطلق في غزة اليوم .. والتشريعي يرى لقاء عباس مشعل تهيئة قوية لاستكمال الحوار

حماس ترفض أي شروط مسبقة لتشكيل حكومة الوحدة وتوافق على شخصية مستقلة لوزارة الداخلية

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

مع التوقع ان تبدأ مساء اليوم الثلاثاء أولى جولات الحوار الوطني الشامل الذي يضم الفصائل الفلسطينية وممثلين عن مؤسسات الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي للاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية في ظل بعض التضاربات في التصريحات من قادة حركتي فتح وحماس ودعوات من الفصائل الفلسطينية بحث المتحاورين على إنجاحه.

فقد جددت حركة حماس رفضها أمس لأية شروط مسبقة لتشكيل أي حكومة وطنية قادمة خلال اللقاءات المتوقع بدؤها بين التنظيمات الفلسطينية الثلاثاء.

وشدد خليل أبو ليلى احد قادة الحركة في تصريحات صحافية أن حركته ترفض أية شروط مسبقة لتشكيل أي حكومة وطنية قادمة بما في ذلك التلويح بضمانات رفع الحصار عن الحكومة منذ اليوم الأول لتشكيلها.

وقال «لا يجوز لأية حكومة مزمع تشكيلها أن تقوم على ضمانات رفع الحصار منذ يومها الأول لأن ذلك يعني ضمان موافقتها المسبقة على الشروط الأمريكية والإسرائيلية والرباعية»، لافتاً الى أن واجب أية حكومة قادمة أن تسعى هي بذاتها لفك الحصار بعمل جاد لا أن تقبل بشروط مسبقة لتشكيلها.

وأكد أبو ليلى على أن حوار الفصائل الهادف لتشكيل حكومة الوحدة سيبدأ الثلاثاء من حيث انتهت جولاته السابقة بين الفصائل.

وقال أبو ليلى أن حركته «قدمت العديد من الخطوات بهدف إنجاح الحوار ومن بينها استعدادها في تلك الأثناء للتنازل عن رئاسة الوزراء وعدد كبير من الوزارات التي من حقها شغل مناصبها».

ولفت القيادي في حركة حماس على أن حوار الفصائل سيتناول أموراً كثيرة من بينها «أن تكون من أولويات الحوار وهي تحديد مرجعية الشعب الفلسطيني إن كانت هي منظمة التحرير الفلسطينية أم السلطة الوطنية الفلسطينية».

وأوضح أن الفصائل الفلسطينية اتفقت على أن تكون وثيقة الوفاق الوطني هي المرجع الأساسي لأي برنامج سياسي للحكومة القادمة خاصة أنها تشتمل على 18 بنداً تم التوصل إليها بعد جولات سابقة من الحوار الوطني داخل الساحة الفلسطينية.

الى ذلك فقد أكد عبد الحكيم عوض الناطق باسم حركة فتح بقطاع غزة على أنه تم الاتفاق «على تجاوز قضية الاختلاف على وزارة الداخلية عقب موافقة حركتي فتح وحماس على ان تتقلدها شخصية مستقلة».

وأشار عوض في اتصال مع «القدس العربي» على ان الأجندة السياسية لحكومة الوحدة ستكون بعيدة عن أجندة الأحزاب والفصائل التي ستشارك فيها.

وقال «حكومة الوحدة ستلتزم بالأجندة السياسية التي سيتم الاتفاق عليها خلال الحوار الوطني أما التنظيمات التي ينتمي إليها أفراد الحكومة فهم أحرار في مواقفهم السياسية»، منوها ان هذا الأمر يعني «أنه غير مطلوب من حماس ان تعترف بإسرائيل».

وأوضح الناطق باسم فتح ان حركته ذاهبة الى الحوار الوطني حاملة مقترحات منها تمهيدية تتناول بعض قضايا الخلاف الداخلية ومقترحات أخرى تتناول تشكيل حكومة الوحدة.

وقال «هناك مقترحات تمهيدية تتناول موضوع القوة التنفيذية ابتداء من موقف لجنة المتابعة العليا الداعي لدمجها بالأجهزة الأمنية وإزالة الصبغة الحزبية عنها».

وأضاف «المقترحات الأخرى ستتناول مجموعة من القضايا والمحددات أهمها الحوار من اجل تشكيل حكومة الوحدة والتي يجب أن تبدأ بضرورة التأكيد على التزام أية حكومة قادمة بشكل واضح بكل ما ورد في خطاب التكليف الذي سلمه الرئيس محمود عباس لرئيس الوزراء الحالي إسماعيل هنية والذي سيتم تسليمه لرئيس الوزراء القادم مضافاً إليه وثيقة الوفاق الوطني «لافتاً أيضاً ان حركته ستطرح موضوعاً يتضمن وجوب أن تعمل هذه الحكومة على فك الحصار. ولفت عوض ان حركة فتح «لا تسعى لشغل مناصب في الوزارات السيادية لاسيما وزارتي الداخلية والمالية بقدر اهتمامها بضرورة منح الثقة لأية حكومة تملك مقومات رفع الحصار السياسي والاقتصادي». كما أكد عوض «على وجوب ان لا يتعدى الحوار مدة زمنية أقصاها أسبوعان لا أن يكون مفتوحاً بلا سقف زمني».

وبدورها طالبت الجبهة الديمقراطية «بتضافر جهود جميع القوى والشخصيات الوطنية لتأمين النجاح لانطلاق الحوار الوطني الشامل الذي تقرر البدء به الثلاثاء».

وأشارت الجبهة في تصريح صحافي أن نتائج الاجتماع الأخير للجنة المتابعة العليا مساء الأحد أكد خلاله المجتمعون «على تهيئة الأجواء لنجاح الحوار بدءاً بالوقف الفوري للحملات الإعلامية واحترام التعددية وإزالة حالة الاحتقان والتوتر والحد من مظاهر الفلتان الأمني وتفعيل عمل لجنة التحقيق وتقصي الحقائق بالأحداث المؤلمة الأخيرة».

وقالت ان هذا من شأنه أن «يوفر عوامل ايجابية تسير بالتزامن مع البدء بالحوار الوطني على أساس وثيقة الوفاق الوطني التي حظيت بإجماع شامل من قبل جميع الفصائل الفلسطينية».

وفي ذات السياق أكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة على أن الأولوية في هذا الحوار ستكون للإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية ثم العمل على تطوير منظمة التحرير. وأشار بحر الى أن اللقاء الذي جمع الرئيس عباس بخالد مشعل أول أمس في العاصمة السورية دمشق «هو طريق تهيئة قوية لاستكمال الحوار في قطاع غزة».

وقال بحر «سيكون الحوار الثلاثاء على أرضية التهدئة وحرمة الاقتتال والتوقف عن التراشق الإعلامي والاعتداءات والتحريض الميداني في كل منطقة من مناطق قطاع غزة».

وأعرب بحر عن أمله بأن ينجح الحوار في ظل وجود أجندة واضحة أجمع عليها كل المتحاورين وهي وثيقة الوفاق الوطني «التي ستكون الحاضنة لهذا الحوار حول حكومة الوحدة الوطنية وتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية».

وهنا في قطاع غزة ينتظر المواطنون الفلسطينيون بلهفة بدء الحوار واتفاق المتحاورين على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من أجل رفع الحصار الدولي المفروض على الحكومة المالية خاصة المالي في ظل تدهور خطير للوضع الاقتصادي الفلسطيني وتفشي حالة كبيرة لحالات الفقر، ولإنهاء حالة الاحتقان التي تسود الشارع الفلسطيني، وكذلك لتوحيد الخطاب الفلسطيني للهجمة الإسرائيلية الشرسة من استيطان ومصادرة للأراضي والتي كان آخرها تلك الحفريات التي بدأت بها السلطات الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى المبارك.

مصدر: عباس ومشعل اتفقا على إعادة تشكيل حكومة برئاسة هنية

الزعماء الفلسطينيون يقولون ان المحادثات ستتواصل وخلافات حول خطاب التكليف

■ دمشق ـ عمان ـ وكالات: اخفق الرئيس الفلسطيني محمود عباس وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الاتفاق على حكومة وحدة وطنية الاحد ولكنهما قالا ان المحادثات ستستمر وان وقف اراقة الدماء بين الفلسطينيين يمثل اولوية لهما. وقال عباس للصحافيين بعد محادثات استمرت اكثر من ثلاث ساعات في العاصمة السورية دمشق ان اجتماعهما كان «مثمرا».

واضاف «اتفقنا فيما بيننا باننا بالدرجة الاولى نعتبر ان الدم الفلسطيني امر محرم تماما وعلينا ان نعمل بكل جهدنا من اجل استبعاد الاحتكاكات او الاشتباكات الداخلية وكذلك عمليات التحريض».

وقال عباس ان الجانبين سيواصلان الاجتماعات والحوار في المستقبل القريب للتوصل الى اتفاق ينهي حصار الشعب الفلسطيني.

وقال بيان تلي على الصحافيين ان المحادثات بشأن تشكيل حكومة وحدة ستستكمل خلال اسبوعين.

وقال مشعل «لا تزال بالتأكيد هناك نقاط خلافية في حوارنا لكن سنستكمله سواء في الداخل او في الخارج».

وقال مصدر فلسطيني مطلع إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل اتفقا خلال لقائهما مساء الاحد في العاصمة السورية، دمشق، على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة رئيس الوزراء الفلسطيني الحالي إسماعيل هنية.

وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه لـ«يونايتد برس إنترناشونال» امس الاثنين «هناك قبول من الطرفين ببقاء هنية في منصبه كرئيس للوزراء وإعادة تشكيل الحكومة على أن يكون نائب رئيس الوزراء من حركة فتح فيما يتولى حقائب وزارات الداخلية والخارجية والمالية مستقلون».

ووصل عباس بعد ظهر امس الاثنين الى عمان، في ختام زيارة الى سورية استغرقت يومين، التقى خلالها بالرئيس السوري بشار الأسد ومع عدد من المسؤولين السوريين، كما عقد لقاء وصف بأنه هام مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

وأكدت مصادر فلسطينية امس أن الخلاف المتعلق بتسمية وزير الداخلية الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس قد تم حله تقريبا. وعقب اجتماع عقده الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع أمين عام مساعد الجبهة الشعبية طلال ناجي قال الأخير لـ«يونايتد برس انترناشونال» إن «مسألة وزارة الداخلية حلت تقريبا».

وقال ناجي إن «التوافق الذي تم بين حركتي فتح وحماس يوم الأحد أبقى على نقطتي خلاف، فقد وافق خالد مشعل على تسمية وزير داخلية مستقل بشرط أن تختاره حماس بالتوافق مع الرئيس عباس». وأضاف أن أبو مازن ومشعل «توافقا على تسمية مستقلين لحقيبتي المال والخارجية»، مشيرا الى أن «هذه المسألة حلت تقريباً».

وقال انه «بقيت نقطة الخلاف المتعلقة بكتاب التكليف الذي سيرسله أبو مازن الى الحكومة حيث يطالب الحكومة بالتزام كل الاتفاقات الموقعة من قبل منظمة التحرير وقرارات القمم العربية والمجالس المحلية». وأشار الى «بقاء الخلاف حول هذه المسألة حيث تصر حماس على صيغة احترام لا التزام»، إلا أنه أضاف «أعتقد أن الهوة ليست كبيرة و بالإمكان جسرها». وأكد أن الأسبوعين المقبلين «سيكونان الاختبار لنجاح المشاورات». من جانبه رحب الاردن امس الاثنين بلقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس وخالد مشعل في دمشق نافيا ان يكون قد تعارض مع دعوة المملكة لعقد لقاء بين عباس ورئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية في عمان.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية ناصر جودة «اذا كانت نتيجة الاجتماع في دمشق هي رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتحريك عملية السلام وتشكيل حكومة وحدة وطنية ووقف الاقتتال فهذا شيء ايجابي يدعمه الاردن».

واضاف جودة في مؤتمر صحافي «لا يوجد رفض للمبادرة الاردنية، الموضوع ليس سباق مبادرات... مبادرة الاردن تسعى لدعم كل الجهود اللازمة لتحقيق عملية السلام ومؤخرا لوقف الاقتتال الداخلي وتعزيز جهود المصالحة».

الرئيس الفلسطيني محمود عباس وخالد مشعل المسؤول السياسي لحركة حماس خلال مؤتمر صحافي في دمشق

حماس تقرر وقف جميع التصريحات الصحافية بشأن ملف شليط

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

قررت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» وقف جميع التصريحات الصحافية بشأن ملف الجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شليط المحتجز لدى المقاومة الفلسطينية منذ 25 حزيران (يونيو) الماضي.

وجاء قرار الحركة بعد ايام من اتهام جيش الاسلام الجناح المسلح الذي شارك في عملية أسر الجندي حركة حماس بالاستفراد في ملف الجندي وتحويله الى ورقة مساومة لخدمة اهدافها الفصائلية، الامر الذي نفته الحركة واعتبرت ذلك البيان مدسوساً.

وبرر أسامة المزيني القيادي في حماس قرار الحركة بوقف التصريحات الاعلامية بشأن ملف شليط بان كثرة التصريحات الإعلامية حول ذلك الملف قد تؤثر سلباً على الأهداف المرجوة من وراء القضية.

وقال المزيني في تصريح صحافي الليلة قبل الماضية ان الفصائل الآسرة آثرت العمل بصمت إزاء ملف الجندي، حيث راعت أن تتم أي إجراءات مستقبلية من خلال الوفد المصري المكلف بالوساطة مع الجانب الاسرائيلي.

وأضاف المزيني: إن كثرة التصريحات الإعلامية بملف الجندي وصفقة التبادل قد تؤثر سلباً على الأهداف المرجوة من وراء القضية، بالإضافة الى أنها يمكن أن تُفضي الى معلومات يستفيد منها الاحتلال الصهيوني.

وجدد المزيني التأكيد على أن حماس «لن تساوم على قضية الأسرى أبداً»، ومشيراً الى أن «الأبواق الداعية لتسليم الجندي الصهيوني الأسير بغزة دون مقابل، من باب رفع الأذى عن الشعب الفلسطيني» لن تؤثر فيها.

وشدد على أن شليط لن يُسلّم، إلا من خلال صفقة تبادل أسرى تحقق شروط المقاومة، ويخرج بموجبها عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين ، وعلى رأسهم قيادات ونساء وأطفال وأسرى أصحاب محكوميات عالية والأسرى المرضى.

ومن المعلوم أن ثلاثة اجنحة مسلحة وهي كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة «حماس»، والوية الناصر صلاح الدين الجناح المسلح للجان المقاومة الشعبية، وجيش الاسلام تمكنت من أسر شليط في عملية عسكرية معقدة في أحد القواعد العسكرية المحاذية لقطاع غزة قبل أكثر من نصف عام، ومازالت الفصائل تحتفظ بالجندي بالرغم من جهود جيش الاحتلال لمعرفة مكانه وإطلاق سراحه دون مقابل.

المقاومة الشعبية تهدد بأسر جنود لإنهاء قضية الجثامين المحتجزة لدى إسرائيل

■ غزة ـ يو بي آي: أكدت لجان المقاومة الشعبية امس الاثنين رفضها القاطع لأي مساومة في ملف الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شليط، وهددت باسر المزيد من الجنود الاسرائيليين لمبادلتهم بجثامين فلسطينية محتجزة لدى اسرائيل.

وقال الناطق باسم اللجان ابو مجاهد في مؤتمر صحافي عقده في غزة «الجنود لن يكونوا في مأمن من يد المقاومة أحياء أو أمواتاً حتى ينتهي ملف جثامين الفلسطينيين (المختطفة) لدى إسرائيل».

وتحتجز اسرائيل جثامين العشرات من الناشطين الفلسطينيين الذين سقطوا اثناء تنفيذ هجمات ضد أهداف اسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة وترفض تسليمهم الى الجانب الفلسطيني.

وقال أبو مجاهد «ملف الجندي الإسرائيلي شليط هو ملف فلسطيني بحت وغير قابل لأي حسابات سياسية».

وأضاف «هذاالملف يقتصر في معالجته على الأجنحة الثلاثة التي أسرت الجندي وهي ألوية الناصر صلاح الدين وكتائب القسام وجيش الإسلام، ولا يمكن لأي كان أن يتحدث في هذا الملف سواها».

وشدد على أن هناك توافقاً كاملاً بين الأجنحة الآسرة، وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بينها لمعالجة كافة القضايا التي تطرأ، مشيراً الى أن آخر ما عرض في قضية شليط هو العرض المصري الذي يتوافق مع المطالب الفلسطينية، لكن إسرائيل رفضته، فيما يواصل الجانب المصري جهوده في هذا المجال.

وعن بيان «جيش الإسلام» الذي هاجم فيه حركة حماس واتهمها بمحاولة الاستئثار بقضية الجندي، أكد أن هذه القضية تمت معالجتها، نافياً ورافضاً أي تفرد بهذا الملف، ومشدداً على تمسك الآسرين بالمطالب التي يواجهها «تعنت ورفض إسرائيل غير مقبول».

من جانبه، قال القيادي في المقاومة الشعبية عوني زنون (أبو السعيد) ان «اللجان ستشرع بخطوات عملية لتوثيق وفتح ملف جثامين الفلسطينيين المحتجزة لدى إسرائيل»، مضيفاً أن هذا الملف يجب ألا يهمل، ويجب أن يعالج على كافة المستويات. وأشار الى أن الكشف عن مقابر الأرقام الجماعية السرية التي دفنت فيها إسرائيل جثامين الفلسطينيين يؤكد «على عنصرية الاحتلال وهمجيته ...فيما تخوض إسرائيل معارك طاحنة من أجل استرجاع أشلاء جنودها، كما حدث في اجتياح حي الزيتون قبل نحو عامين».

الحركة الاسلامية: قلة أدب وتطاول على شعيرة من شعائر الإسلام العظيم

الداخلية الإسرائيلية: منظومة جديدة لرفع الأذان بنفس الوقت للحد من «الإزعاج» في الداخل الفلسطيني

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

تواصل المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة سن القوانين لتضييق الخناق على فلسطينيي الداخل، فقد تناقلت وسائل الإعلام العبرية أمس الاثنين خبرا يتعلق بقرار وزارة الداخلية باعتماد آلية خاصة تمكن من رفع أصوات الأذان داخل القرى والمدن العربية والمختلطة في نفس الوقت، واتباع طريقة الاذان الموحد، وذلك لـ«الحد من الإزعاج» كما ذكرت الصحف العبرية.

وعلق مسؤولون عرب بالقول «لو أمعنا بالخبر جيدا وقرأنا بين السطور لأدركنا أن الهدف منه دق الأسافين بين صفوف المواطنين العرب الفلسطينيين في مناطق الـ48».

وقالت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية، «ان العديد من المواطنين العرب واليهود أعربوا عن تذمرهم من سماع أصوات الأذان أكثر من مرة واحدة في نفس البلدة، وذلك لان المؤذنين يرفعون الأذان بفارق لحظات الأمر الذي يسبب إزعاجا لهم ويوقظهم في كل مرة يسمعون فيها أصوات الأذان»، ولذلك قالت الصحيفة ان وزير الداخلية روني بار اون، من حزب كاديما الحاكم والمعروف بمواقفه العنصرية، قرر تشغيل منظومة في كل بلدة تمكن من رفع الأذان في نفس اللحظة بالضبط وذلك لمنع الفارق الزمني.

كما أضافت الصحيفة الاسرائيلية أن قسم الأديان غير اليهودية في وزارة الداخلية قرر إتباع ثورة المساجد هذه، وسيتم تجريبها أولا في المدن المختلطة.

وقال يعقوب سلامة، رئيس قسم الأديان للطوائف غير اليهودية، للصحيفة الاسرائيلية يوجد في البلاد 320 مسجداً ولكل مسجد يوجد مؤذن خاص به والفوضى عارمة.

وتابع قائلا ان الهدف هو أن يتم ربط المساجد بشبكة واحدة لرفع صوت الأذان بنفس الوقت. لافتا الى انه يجب ان نفهم انه على سبيل المثال يوجد في مدينة أم الفحم داخل الخط الاخضر حوالي 23 مسجدا، وأهالي المدينة يستيقظون من نومهم بسبب أصوات المؤذنين الذين يرفعون الأذان بدون تنسيق مسبق، وستمول وزارة الداخلية المشروع ونأمل أن نحسن حياة المواطنين، على حد قوله.

المحامي زاهي نجيدات، المتحدث باسم الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني قال لـ«القدس العربي» انه «آن الأوان أن تكف وزارة الداخلية والمؤسسة الإسرائيلية برمتها عن التدخل في شؤون المسلمين الدينية، فالمسلمون أولى بإدارة أمورهم الدينية كلها وعلى جميع الأصعدة، وهم أدرى بالأذان للصلاة وأحكامه، ثم أن الحديث عن إزعاج في هذا الباب هو قلة أدب وتطاول على شعيرة من شعائر الإسلام العظيم».

لجنة التحقيق في الاشتباكات بين حماس وفتح تبدأ أعمالها اليوم

■ غزة ـ يو بي آي: تبدأ لجنة التحقيق وتقصي الحقائق التي شكلتها لجنة المتابعة العليا للفصائل الفلسطينية أعمالها رسمياً امس الاثنين للتحقيق في الاشتباكات الاخيرة بين حركتي حماس وفتح ،على ان تنهي عملها بما لا يتجاوز نهاية آذار (مارس) المقبل. وقال الناطق باسم حماس إسماعيل رضوان لـ«يونايتد برس انترناشونال» ان اللجنة ستبدأ في التحقيق بالأحداث بدءاً من إطلاق النار ومحاولة اغتيال رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية ومقتل أحد حراسه، في معبر رفح، وصولاً الى هذه اللحظة. وأضاف إنه من حق الطرفين (حماس وفتح) أن يعرضا على اللجنة التي لم يفصح عن أسماء أعضائها، بناء على اتفاق مختلف الأطراف، ما يرونه من أحداث سبقت ذلك،وتحديداً بعد الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني (يناير) الماضي.

وذكر أن اللجنة سميت لجنة التحقيق وتقصي الحقائق، لكي تمارس عملها بمهنية والتوصل الى نتائج تقدمها الى لجنة المتابعة للفصائل الفلسطينية، التي ستحدد وقتها ما إذا كان يجب إعلان نتائج هذه التحقيقات، كما يمكن أن تستفيد اللجنة القضائية من النتائج التي تتوصل لها اللجنة.

ويمهد تشكيل لجنة التحقيق التي شهدت الأيام الأخيرة خلافات على أسماء أعضائها الطريق لوضع حد لتبادل الاتهامات بين حماس وفتح حول الأحداث الأخيرة، ويحدد المسؤولين عن تدهور الأمور.

يشار الى سقوط عشرات القتلى والجرحى في الاشتباكات التي شهدها قطاع غزة بين حركتي فتح وحماس.

وكان تشكيل لجنة التحقيق تعرقل مرتين على الأقل في الفترة الأخيرة نتيجة الخلاف بين الأطراف على أسماء أعضائها.

نزال يرفض تصريحات نتنياهو المطالبة بإسقاط الحكومة

حماس تستنكر قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال قياديين من حركة فتح في القدس

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

استنكرت حركة حماس قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس باعتقال القياديين حاتم عبد القادر وصلاح زحيكة من حركة فتح في القدس، مشددة على رفضها لعمليات حفر الأنفاق التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية تحت المسجد الاقصى.

وقالت حركة حماس في بيان تلقت «القدس العربي» نسخة منه «نستنكر قيام قوات الاحتلال باعتقال القياديين حاتم عبد القادر وصلاح زحيكة من حركة فتح في القدس المحتلة وإننا نعتبر تلك الخطوة بمثابة محاولة لطمس الهوية الفلسطينية والتي طالت العديد من رموز شعبنا وعلى رأسهم نواب المجلس التشريعي في مدينة القدس المحتلة والذين يمثلون الشرعية الفلسطينية».

الى ذلك فقد عبرت الحركة عن استنكارها الشديد لأعمال حفر الأنفاق التي تقوم بها سلطات الاحتلال تحت المسجد الاقصى، قائلة «إننا ننظر بخطورة بالغة لعمليات حفر الأنفاق تحت المسجد الاقصى والتي تهدد أساساته وتجعله عرضة للانهيار وبناء كنيس يهودي على بعد خمسين مترا من المسجد الاقصى ضمن سياسة تهويد القدس».

ودعت حماس الى استنهاض الهمم من أجل الدفاع والذود عن المسجد الاقصى المبارك وصد الهجمة المبرمجة التي تستهدف تهويده وتدميره.

وكان عناصر من جهاز المخابرات الإسرائيلية اقتحموا أمس مستشفى المقاصد الخيرية في مدينة القدس خلال احتفال بذكرى انطلاقة حركة فتح واعتقلت 5 من الحضور بينهم قياديان في فتح.

الى ذلك فقد عبرت حركة فتح عن «استخفافها وازدرائها لروح الخبث التي استقرئت في تصريح بنيامين نتنياهو رئيس حزب الليكود الإسرائيلي المتعلق بإسقاط حكم حركة حماس».

واعتبر جمال نزال الناطق باسم فتح في تصريح صحافي «إن أي تدخل إسرائيلي في الشأن الفلسطيني مرفوض بتاتاً وأن الثقة بالحكومة أو إسقاطها هو شأن فلسطيني داخلي، أجدى لإسرائيل أن تتوقف عن عجن مساميرها في خبزه». وكان نتنياهو قال في تصريحات صحافية بأن الهدف المركزي لإسرائيل هو إسقاط حكم حماس. واعتبر نزال أن نتنياهو هو «مسيلمة إعلامي محترف أتقن لعبة التعامل مع الإعلام وتضليله ويدرك تمام الإدراك أن تصريحاته الذميمة هذه تسبب ردة فعل عكسية عند الفلسطينيين الذين يميلون بالفطرة لفعل كل ما يرون أنه يعاكس الظاهر من الرغبة الإسرائيلية».

واعتبر أن توقيت تصريح نتنياهو يتلازم مع حاجة اليمين المتطرف في أماكن متعددة من المنطقة لضرب كل إمكانية لتصليب الأرضية التي يستند عليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن لاستقطاب اعتراف دولي بجاهزية الطرف الفلسطيني للمقاومة والسلام.

وقال نزال «إن نتنياهو الذي دمر عملية السلام واستفاد من سلسلة عمليات تفجيرية لضرب سياسة غريمه بيريس عام 1996 هو آخر من يحق له الدعوة لمساعدة المعتدلين الفلسطينيين وهو أول من يعلم التأثير السلبي لهذه التصريحات وما فيها من نوايا سيئة».

وأضاف «لتقطع اليد الفلسطينية التي تمتد للاستفادة من النوايا الطيبة لرجل وجد نفسه على قارعة الطريق في دنيا السياسة الإسرائيلية وفي هامش التطرف وحيز التنفير بعد أن خسر معركة الذكاء ضد شارون».

اوغلي يحذر من قيام مجموعات يهودية ببناء كنيس بمحاذاة المسجد الأقصى

■ الرياض ـ يو بي آي: حذر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اكمل الدين احسان اوغلي من قيام مجموعات يهودية متطرفة ببناء كنيس يهودي على ارض أوقاف إسلامية بمحاذاة المسجد الأقصى ،معتبرا هذه الخطوة اعتداء سافرا على مقدسات المسلمين ومساسا بعقيدتهم.

وقال اوغلي في بيان امس الاثنين «ان ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات مستمرة ضد حرمات مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينطوي على أخطار حقيقية تهدد المسجد الأقصى المبارك الأمر الذي يقود الى عواقب لا تحمد عقباها من الهاب للمشاعر وتأجيج للأوضاع في المنطقة».

ودعا اوغلي المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته في «ثني إسرائيل القوة المحتلة عن تنفيذ مخططها والالتزام بالقوانين الدولية التي لا تجيز للاحتلال العبث بالأماكن الدينية والتاريخية أو إجراء أي تغيير على الوضع السكاني والعمراني في الأراضي التي تحتلها».

سرايا القدس تقصف كيبوتس إسرائيلياً بصاروخ من طراز «قدس»

■ غزة ـ يو بي آي: أعلنت «سرايا القدس»، الذراع المسلحة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، امس الاثنين عن قصف كيبوتس إسرائيلي يقع جنوب المجلس الإقليمي شعار هنغيف جنوب مدينة سديروت بصاروخ من طراز «قدس» متوسط المدى.

وقالت السرايا، في بيان لها، ان هذه العملية «تأتي في إطار الرد الطبيعي على الاعتداءات التي يمارسها جيش الاحتلال في الضفة (الغربية) وغزة».

وقالت السرايا ان إعلامها قام بتصوير عملية القصف.

جنرال اسرائيلي: قيام دولة فلسطينية لن يعزز الاستقرار في المنطقة

■ هرتسليا ـ اف ب: حذر رئيس الاركان الاسرائيلي السابق الجنرال موشيه يعالون امس الاثنين من ان حل الدولتين الذي يلزم اسرائيل باعادة اراض الى الفلسطينيين لن يعزز الاستقرار في الشرق الاوسط.

وقال جنرال الاحتياط يعالون خلال المؤتمر السنوي حول القضايا الاستراتيجية الاسرائيلية في هرتسليا شمال تل ابيب «ان تسوية النزاع الاسرائيلي الفلسطيني الذي آمل ان نتوصل الى حله، وان كنت لا اعتقد ان ذلك سيتم في مستقبل قريب، لن يؤدي الى الاستقرار في الشرق الاوسط».

وتابع «ان الضغوط الدولية على اسرائيل لحملها على التنازل عن اراض لن تؤدي سوى الى تعزيز تهديد الجهاد (العالمي) الذي تقوده ايران اليوم وتشجيع (الجهاديين) على مواصلة الهجمات على اسرائيل والغرب».

ورأى ان «صيغة الدولتين كحل للنزاع غير مجدية في المرحلة الراهنة وان ايجاد حل للنزاع لن يوفر الحل للهجمات الاسلامية على الغرب».

واعتبر ان انعدام الاستقرار في الشرق الاوسط مرده النظام الاسلامي الايراني الذي يدعو الى «مواجهة بين الغرب والاسلام المتطرف».

وتنص خارطة الطريق، خطة السلام الدولية الاخيرة لتسوية النزاع الاسرائيلي الفلسطيني برعاية اللجنة الرباعية للشرق الاوسط (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا والامم المتحدة) على حل يقوم على دولتين اسرائيلية وفلسطينية تعيشان جنبا الى جنب.